

تقديم

الأزمة المركبة لحقوق الإنسان فى العالم العربى

بهي الدين حسن

يعرض التقرير صورة غاية فى القتامة لوضعية حقوق الإنسان فى العالم العربى، ولكن الحقيقة هى -للأسف- أكثر قتامة ومأساوية وإيلامًا من أى تقرير. لا يقلل من هذه القتامة الاستثناء التونسى، أو الأمل بأن انتكاسة الإصلاح فى المغرب سيوضع لها حد.

يزعم حكام دول المنطقة أنهم مضطرون لتقييد الحقوق والحريات لأن مكافحة الارهاب لها الأولوية، باعتباره الخطر الأعظم على رفاهية شعوب المنطقة والعالم. ولكن حقيقة الأمر أن التصدى للإرهاب لا يشكل أولوية بالذات للحكومات التى تسوّق لذلك ليل نهار، من أجل شراء صمت المجتمع الدولى على جرائم الحرب ضد الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان التى ترتكبها هذه الحكومات كل يوم ضد مواطنيها أو شعوب دول أخرى فى المنطقة. إن مقارعة "التمدد الايرانى فى المنطقة" -خاصة فى سوريا ولبنان والعراق واليمن- والتصدى للمذهب الشيعى والتأكد من دفن "الربيع العربى"، هى أولويات المملكة العربية السعودية وبعض إمارات منطقة الخليج العربى، وليس القاعدة أو داعش. أولويات سوريا هى تصفية المعارضة "المعتدلة"، لا

المتطرفة أو "داعش". أولويات العراق هي استمرار تأمين هيمنة الطائفة الشيعية على السلطة والثروة على حساب السنة والأكراد. أولويات الحكومة المصرية هو قطع الطريق أمام احتمالات اندلاع موجة ليبرالية جديدة "للربيع العربي"، وليس "داعش" التي صارت تسيطر تقريباً على شمالي سيناء. كل حكام المنطقة يراهنون على أن دول "الغرب" ستتدخل في اللحظة المناسبة لمنع تحقيق الإرهاب لانتصار حاسم. ولكنهم لا يتوقعون تدخلاً مماثلاً من الغرب في مواجهة خصمهم "الاستراتيجي" - أي القوى الساعية لإقامة نظاماً ديموقراطية عصرية- إذا حانت الساعة. لقد صار استمرار وجود "داعش" كعامل تهديد مؤثر هو ضرورة حيوية لإضفاء مشروعية زائفة على حكومات بعض الدول العربية، ولتقليل ضغوط شعوب المنطقة والمجتمع الدولي على تلك الحكومات من أجل الإصلاح السياسي والاقتصادي واحترام التزامات حقوق الإنسان. لا تشذ إسرائيل عن هذا "التوافق الإقليمي"، بل هي كالمعتاد أكثر صراحة في الإفصاح عن أهدافها الحقيقية. فقد صرح عدد من أبرز مسؤوليها أن الاختفاء المحتمل لـ"داعش" يشكل أكبر خطر على الأمن القومي لإسرائيل في المدى المنظور.

من أبرز العوامل السلبية هذا العام التي أسهمت في المزيد من تدهور وضعية حقوق الإنسان في المنطقة، هو تفاقم التأثير النوعي للتوتر السنوي/الشيوعي وللصراع السعودي الإيراني وللمال النفطى. لقد كان للمال النفطى إسهامات تاريخية متواصلة عبر عدة عقود في صعود التطرف الدينى والجماعات الإرهابية فى المنطقة، وبالتالي الإسهام فى تدهور حقوق الإنسان بشكل عام على الصعيدين الإقليمى والعالمى. ولكن إسهام المال النفطى فى هذا التدهور شهد طفرة نوعية فى أعقاب انطلاق الموجات الأولى "للربيع العربى" فى يناير ٢٠١١. إذ لم يعد هذا الدعم مقتصرًا على رجال أعمال أثرياء وأفراد فى الأسر المالكة فى بعض إمارات منطقة الخليج، وإنما امتد إلى دوائر صنع القرار فى المملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة وقطر، وربما فى غيرها. قد تختلف حكومات هذه الدول مع بعضها فى عدد من القضايا الإقليمية المهمة، ولكنها تتفق فى النظر والتعامل مع "الربيع العربى" باعتباره خطرًا - بمعانٍ مختلفة- على مصالحها الحيوية، وربما بقاء بعضها فى السلطة على المدى البعيد. ورغم الانخفاض الكبير فى أسعار النفط وموارده، إلا أن تأثير الدور النوعى السلبي للمال النفطى تفاقم هذا العام بدرجة أكبر، نظرًا لأن الأمر يعود لقرار سياسى مركزى لتلك

الحكومات. وانعكس ذلك بصورة أسوأ في دول اليمن وسوريا ومصر وليبيا، حيث يجرى دعم غير مشروط لقوى الثورة المضادة، ولا ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية دون أدنى حساب، وتخريب الخطط المتواضعة للمجتمع الدولي في الإغاثة ومكافحة الإرهاب، وفي إنقاذ ما تبقى من بعض دول.

لم يكن ذلك الصعود للدور التخريبي للمال النفطى وتفاقم تأثيره السلبى على وضعية حقوق الإنسان فى العالم العربى ممكنا بهذه الدرجة، لولا أن تراجعاً موازياً جرى على صعيد الإرادة السياسية للمجتمع الدولي فى مساندة قضايا حقوق الإنسان. إلى جانب تراجعاً آخر فى عدة دول فى شرق أوروبا كانت قد أنجزت تحولاً ديمقراطياً، جنباً إلى جنب صعود نفوذ اليمين المتطرف فى عدد من دول أوروبا الغربية.

فى هذا السياق يمكن إدراك كيف أمكن للمملكة العربية السعودية أن "تؤم" قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بخصوص اليمن لصالحها خلال اجتماع المجلس فى سبتمبر ٢٠١٥، وأن تجبر فى ٢٠١٦ الأمين العام للأمم المتحدة على إزالة اسمها من قائمة أكثر الدول انتهاكاً لحقوق الطفل فى العالم بعد إعلانها. لقد تزايد تأثير النشاط التخريبي المنهجي الرامى إلى إضعاف المعايير والآليات الدولية فى هيئات الأمم المتحدة ومنتديات دولية أخرى، بواسطة أطراف "النادى" الذى يضم عدداً من أكثر دول العالم عداً لقيم ومبادئ حقوق الإنسان، بينها مصر والسعودية والجزائر من الدول العربية. وامتد التأثير التخريبي للمال النفطى ليهدد فاعلية أهم مؤسسات صنع القرار الدولي فى مجال حقوق الإنسان، وصار يشكل تحدياً لكل الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة. لقد أسهم صمت الدول الأعضاء أمام ابتزاز مشابه من أعضاء آخرين فى مناسبات أخرى، إلى "تطبيع" مثل هذه الممارسات غير الأخلاقية فى التعامل مع الأمم المتحدة، الأمر الذى يهدد بتقويض شامل لفاعليتها ومصداقيتها. إن التراجع الملحوظ فى تقديم الدعم السياسى والأدبى المناسب من كبريات الدول الديمقراطية فى العالم إلى الأمم المتحدة وسكرتيرها العام والمفوض السامى لحقوق الإنسان فى مواجهة الدور التخريبي المنهجي لهذا "النادى" يهدد أيضاً بتقويض دور المؤسسة الدولية فى حماية حقوق الإنسان، وخاصة فى المنطقة الأكثر تدهوراً ومعاناة، أى العالم العربى. هذا التراجع لم يبدأ أو ينحصر بتراجع المجتمع الدولي عن محاسبة ومعاقبة الرئيس السورى بشار

الأسد على استخدامه الأسلحة الكيماوية وأخرى محرمة دولياً ضد المدنيين العزل. إنها لم تكن خطوة منعزلة في فراغ، إن التراجع يبدو أوسع نطاقاً. برغم أن نطاق الآثار السلبية لهذا التراجع لا تتحصر بمنطقة واحدة، ويدل عليها طوفان ملايين اللاجئين السوريين في أوروبا، وقوافل مئات الألوف من المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر الأبيض المتوسط، وامتداد هجمات "داعش" الدموية إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وشرق آسيا وتركيا.

إن قضية احترام حقوق الإنسان تقع في قلب الصراع بين قوى الحداثة والتخلف في العالم العربي. ورغم أن المؤشرات المتوافرة تدل على أن هذا الصراع لم يتوقف في سياق انتكاسة "الربيع العربي" إلا أن الثمن قد يكون باهظاً ودامياً، ما لم تجر "اختراقات" إصلاحية. في هذا السياق تبدو مهام المنظمات المستقلة لحقوق الإنسان في العالم العربي أكثر جساماً. فهي من ناحية تواجه عدة حكومات عربية تجاوزت بشكل جماعي في جرائمها الحقوقية السقف التقليدي لجرائم حقوق الإنسان في العالم العربي. ومن ناحية أخرى تأكل متزايد ميدانياً في المعايير العالمية لحقوق الإنسان، وفي قوة الدفع الدولي لإعمال الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وتراجع التضامن العالمي مع قضايا حقوق الإنسان، خاصة في منطقة يُنظر إليها باعتبارها تصدر الإرهاب وملايين اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين، الحاملين لثقافات دينية وتقاليدي محلية "غريبة"، غير مرحب بها من قطاعات متزايدة من الشعوب المستقبلية. الأمر الذي يغذى حجج جماعات التطرف اليميني الانغلاقى في أوروبا وأمريكا المعادية للعولمة، ويعزز نفوذها السياسى، وحملات الكراهية الدينية والعنصرية ضد العرب والمسلمين بشكل عام. ورغم ذلك تتظر بعض الحكومات العربية لهذا التيار باعتباره حليفاً موضوعياً. إذ تعتقد أن وصوله للحكم في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية سيزيد من حساسية الشعوب العربية تجاه "الخطر الخارجى"، ويدفعها للنظر إلى حكامها كمنقذين لا كجلادين فاسدين، والتخلى بذلك عن كثير من طموحاتها في الحرية والرفاهية الاقتصادية. من ناحية أخرى تتظر بعض رموز التيار اليميني المتطرف في الغرب بإعجاب للحكام العرب "الأقوياء" القادرين على إبقاء/"سجن" شعوبهم داخل الحدود الوطنية، وقمعهم باعتبارهم -مثلما يزعم بعض الحكام العرب- غير مؤهلين لاستيعاب المفاهيم "الغريبة" لحقوق الإنسان. وهذه نقطة التقاء محورية أخرى بين اليمين المتطرف في الغرب، وبعض النخب الحاكمة في العالم العربى. كلاهما يعتقد أن

"العرب" أقل جدارة بالتمتع بالمساواة والحرية في بلادهم أو خارجها، ويصنفونهم في مرتبة أدنى من بقية شعوب وأجناس العالم.

في إطار التفاوتات المعروفة في البيئة السياسية والاجتماعية في الدول العربية، وانعكاساتها على أولويات منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي، ربما كان من المناسب منح اهتمام خاص في هذه المرحلة لبعض المهام. على الصعيد الوطني هناك أهمية خاصة لتعزيز التشاور والتفاهم والتنسيق والعمل المشترك مع النخب الإصلاحية العابرة للأيديولوجيات والأديان، بما في ذلك العناصر القريبة من نخب الحكم، وذوى الخلفية العسكرية والأمنية منها، حيثما يكون ذلك ممكنا. رغم الفشل الكبير لعدد من أبرز جماعات الإسلام السياسي في العالم العربي في سياق "الربيع العربي"، إلا أن قضايا الإسلام وحقوق الإنسان من منظور حقوق الإنسان ما زالت تحتفظ بأهميتها الحيوية، خاصة في ضوء صعود الخطاب الديني المتطرف والعنيف، وفي ضوء المقاربة العصرية التي قدمتها مؤخرًا حركة "النهضة" في تونس فيما يتصل بعلاقة الدين بالدولة.

على الصعيد الإقليمي، من الضروري أكثر من أى وقت مضى، تعزيز التشاور والتنسيق بين منظمات حقوق الإنسان المستقلة حول هذه القضايا وغيرها من المهمم والأولويات المشتركة.

في النطاق الدولي هناك أهمية خاصة للتشاور والتنسيق بعيد المدى مع التيارين الليبرالي واليسارى الديمقراطى والحركات الاجتماعية، وخاصة تلك المدافعة عن حقوق المهاجرين. في هذا السياق من المناسب منح اهتمام أكبر للخطاب الشارح للحقائق الكبرى في البلد العربى المعنى والمنطقة، على حساب الخطاب التعبوى الداعى للتضامن. قد يكون مهمًا البحث عن حلفاء جدد في الدول الصناعية الديمقراطية الصاعدة في الجنوب، وخاصة في أمريكا اللاتينية. في كل الأحوال من الضروري إيلاء عناية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة وهيئاتها العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان، والتصدى للهجمة الضارية عليها من تحالف الحكومات التسلطية في المنطقة والعالم، الهادف إلى تقويض المعايير وآليات المحاسبة والحماية الدولية لحقوق الإنسان. من المحتمل أن تنتهى الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة

فى بعض الدول العربية إلى ظهور دول جديدة على أنقاضها. من الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسى فى إعادة بناء الدول "الجديدة"، سواء ظلت فى حدودها الحالية أم جرى رسم حدود جديدة لها، وضمان التعايش السلمى بين طوائف وأعراق وقبائل انزلت فى مواجهات دامية لسنوات وفى عمليات تطهير جماعى. مهام الأمم المتحدة فى هذا السياق تشمل أيضا "دولة فلسطين المستقلة"، فى حال أمكن للجهود الدولية انتزاع هذا المطلب الذى يحظى بشبه إجماع دولى. إن تعزيز المسئولية الجماعية لأطراف المجتمع الدولى، تبدو أكثر أهمية من أى وقت مضى، من أجل وضع إطار لمعالجة شاملة وبعيدة المدى لأزمات هيكلية مزمنة، أنتجت كوارث إنسانية فادحة وغير مسبوقه، وانعكست سلبا على الأمن والسلم الدوليين، وعلى ضمانات حقوق الإنسان فى العالم.